"البيان الختامي
لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت
بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤[١] "
(٢٦ سبتمبر ٢٠١٤)
ترجمة موجزة

أعدّت بعثة صندوق النقد الدولي في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤ بيانًا ختاميًا بعد زيارتها لدولة الكويت[٢] يتضمّن الاستنتاجات الأولية لتقرير سيُعَد في وقتٍ لاحق لمناقشته من قِبَل المجلس التنفيذي للصندوق في إطار المشاورات الدورية مع دولة الكويت لعام ٢٠١٤ بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. ويتناول البيان الختامي أربعة محاور رئيسية، تشمل المقدمة، والتطورات الاقتصادية الراهنة في دولة الكويت، وتوقّعات البيان بشأن أداء الاقتصاد الكويتي والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات، وتحديات السياسات، وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان.

أولاً – المقدمة:

أشار البيان إلى زيادة نمو النشاط الاقتصادي في دولة الكويت خلال عام ٢٠١٤، حيث استمر في تحقيق فوائض مالية كبيرة في الموازنة العامة والحساب الجاري بدعم من الأسعار ومعدلات الإنتاج المرتفعة للنفط. وبالرغم من قوة وضع المالية العامة الحالي، فإن جمود الإنفاق العام (Spending Rigidities) والاعتماد على الإيرادات النفطية سلَّطا الضوء على مخاطر أوضاع المالية العامة (Fiscal Risks). كما أشار البيان إلى أن احتواء نمو الإنفاق الجاري من خلال الحد من فاتورة الأجور والمرتبات وإصلاح نظام الدعومات تُعتبَر أمور هامة لضمان استدامة المالية العامة

---

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع الدول الأعضاء تتم على أساس دوري. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسئولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرًا يُشكل أساسًا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

[٢] قامت بعثة صندوق النقد الدولي بزيارة دولة الكويت خلال الفترة من ١٤ – ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤، وذلك بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤.

(Fiscal Sustainability). وأكّد البيان على أن التنويع الاقتصادي سياسة ذات أولوية وتتطلب إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، وكفاءة الاستثمار العام، ومعايير الحوكمة، والأطر المؤسسية ورسم السياسات، علاوةً على تشجيع ريادة الأعمال من خلال تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار البيان الختامي إلى أن الإشراف والرقابة الفعّالة والحصيفة (Effective and Prudent Regulation) لبنك الكويت المركزي ضمنت رسملة ومخصصات مرتفعة وحافظت على استقرار النظام المصرفي. ويعتبر البيان الختامي أن المخاطر على النظام المالي من شركات الاستثمار محتواة (Contained) في الوقت الراهن وساعد في تحقيق ذلك تضافر التعليمات الرقابية وتقليص الديون (Deleveraging) وإعادة الهيكلة (Restructuring). ويضيف البيان أن عددًا قليلاً من شركات الاستثمار تستمر في تحقيق خسائر. وأكّد البيان أن مواصلة تعزيز إطار سياسة التحوط الكلي (Macroprudential) من شأنه أن يعزز استقرار النظام المالي.

ثانيًا – التطورات الاقتصادية الراهنة في دولة الكويت

١) أشار البيان إلى نمو النشاط الاقتصادي في دولة الكويت خلال عام ٢٠١٤، حيث يتوقع تسارع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ليصل معدله إلى نحو ٣,٥% في عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٢,٨% في عام ٢٠١٣، مدعومًا باستمرار زيادة الاستهلاك المحلي وبعض الارتفاع في الإنفاق الرأسمالي الحكومي والاستثمار الخاص. ويقدر البيان الختامي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف يحقق نموًّا بنحو ١,٣% في عام ٢٠١٤ مع استقرار معدلات إنتاج النفط مقارنةً بالعام السابق. ويتوقع البيان أن يبلغ متوسط معدل التضخم السنوي نحو ٣% في عام ٢٠١٤، كما يتوقع بقاء فائض الحساب الجاري مرتفعًا عند نحو ٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤.

٢) يتوقع البيان الختامي أن يصل الفائض المالي في الموازنة العامة إلى نحو ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ مدعومًا بأسعار النفط المرتفعة. وجاء تراجع الفائض المالي في الموازنة العامة مقارنةً بعام ٢٠١٣ (٣٥%) نتيجة الزيادة في الرواتب والدعومات. ويتوقع

البيان أن يرتفع إجمالي الإنفاق العام بنحو ٢٥% في السنة المالية ٢٠١٥/١٤، مما يعكس زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي.

ثالثًا – توقعات أداء الاقتصاد الكويتي والمخاطر المرتبطة بتلك التوقعات

٣) على المدى القريب، أشار البيان إلى أن التوقعات الاقتصادية لدولة الكويت إيجابية، ومن المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في دولة الكويت إلى نحو ٤% في عام ٢٠١٥، وأن يرتفع إلى نحو ٤,٥% – ٥,٠% على المدى المتوسط، مدعومًا بالاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والقطاع النفطي، والاستثمار الخاص، والاستهلاك. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم السنوي إلى نحو ٣,٥% في عام ٢٠١٥، ويتوقع البيان الختامي زيادة معتدلة في إنتاج النفط في دولة الكويت تمنح مزيدًا من الدعم للنمو الاقتصادي، واستمرار تحقيق دولة الكويت فوائض مالية كبيرة في الموازنة العامة والحساب الجاري تنخفض على المدى المتوسط وذلك نتيجة توقع انخفاض أسعار النفط تدريجيًا.

٤) يشير البيان الختامي إلى أن اتفاق سياسي دائم بشأن أجندة الإصلاحات يُعتبَر ضروريًا لتحسين الثقة لدى قطاع الأعمال ومناخ الاستثمار بشكلٍ عام للوصول لمعدلات النمو المتوقعة في القطاعات غير النفطية. وأشار إلى خطة التنمية الخمسية الجديدة للسنوات (٢٠١٥/١٤–٢٠١٩/١٨) والتي سيتم تقديمها لمجلس الأمة قريبًا. وفي هذا الصدد، أشار البيان إلى أنه نظرًا لجمود الإنفاق العام والتأخير في بدء وإكمال المشاريع ذات الأولوية في الخطة السابقة، فمن اللازم أن تضع الخطة الجديدة أهداف واقعية تتفق مع الأهداف الاقتصادية الكلية، مضيفًا بأهمية متابعة وضمان تنفيذ الخطة التنموية الجديدة لتعزيز الاستثمار ودعم نمو القطاعات غير النفطية على المدى المتوسط.

٥) ذكر البيان أن المخاطر السلبية على التوقعات يمكن أن تنشأ من انخفاض الطلب والأسعار العالمية للنفط. ويُظهِر تحليل البيان أن انخفاض سعر برميل النفط بنحو ٢٠ دولارًا (مقارنةً بخط الأساس) من شأنه أن يعكس وضع المالية العامة (باستبعاد الدخل من الاستثمار) من فائض إلى عجز على المدى المتوسط. وأضاف البيان أن دولة الكويت لديها مصدات مالية

كبيرة (large Fiscal Buffers) تسمح للحكومة بتخفيف تقلبات الإنفاق العام على المدى المتوسط في حال انخفاض أسعار النفط المستمر، إلاّ أن ذلك سيكون على حساب انخفاض الادخار للأجيال القادمة. ويُشير البيان إلى أن سعر برميل النفط التعادلي[٣] (Fiscal Breakeven Oil Prices) قد ارتفع خلال السنوات القليلة الماضية ليصل إلى نحو ٧٥ دولارًا للبرميل في السنة المالية ٢٠١٥/١٤ (باستبعاد الدخل من الاستثمار)، وأشار البيان إلى أن كل هذه العوامل من شأنها أن تؤثر سلبًا على استدامة المالية العامة على المدى الطويل، بما يستدعي احتواء النمو في الإنفاق الجاري. من جانبٍ آخر، فإن تزايد المخاطر الجيوسياسية لمنتجين رئيسيين للنفط قد يترتب عليه آثار إيجابية على معدلات إنتاج النفط والأسعار لدولة الكويت.

٦) أشار البيان إلى أنه من المرجح أن يكون أثر التقلبات التي قد يشهدها السوق المالي العالمي محدودًا على السلامة المالية للبنوك الكويتية. ويُشير البيان إلى أن البنوك المحلية لديها انكشافات (Exposure) مباشرة على قطاعي العقار والأسهم (تُشكّل نحو ٢٤% من إجمالي الأصول)، مضيفًا أن البنوك لديها ما يعادل نحو ١٩% من إجمالي الأصول على شكل رهونات عقارية وأسهم. وأضاف البيان أن التغيير المفاجئ في ظروف السوق المالي العالمي يمكن أن يزيد من مخاطر السوق ومخاطر التمويل أمام شركات الاستثمار، بما يدفعا أصحاب بعض تلك الشركات لتخفيض الديون من موارده الخاصة، وكذلك التأثير سلبًا على الأصول الائتمانية لتلك الشركات.

رابعًا – تحديات السياسات

مزيج سياسات الاقتصاد الكلي

٧) أشار البيان الختامي إلى أن وضع المالية العامة خلال عام ٢٠١٤ توسّعي (Expansionary) بما يشير إلى الحاجة لضبط المالية العامة (Fiscal Consolidation). ويتوقع البيان أن يتجه عجز الموازنة العامة الأولي غير النفطي إلى تجاوز مستوى الاستدامة المالية طويل الأجل بنحو ٥% من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، هناك حاجة لاحتواء أوضاع الموازنة العامة

[٣] سعر برميل النفط التعادلي يُمثّل سعر برميل النفط اللازم لموازنة الموازنة العامة عند مستويات الإنفاق الحالية.

(Fiscal Restraint) بما يساهم في تقليص تعرض المالية العامة للضعف ويعيد أوضاع المالية العامة للاستدامة (Benchmark Sustainability).

٨) تناول البيان الختامي إمكانية التخفيض التدريجي لعجز المالية العامة غير النفطي على المدى المتوسط من خلال عدة خيارات لاحتواء نمو الإنفاق الجاري. وتشمل تلك الخيارات احتواء الزيادة في كلٍ من الوظائف العامة والتعويضات، بما في ذلك المنافع، والتقليص التدريجي لفاتورة الدعومات (التي تُشكل نحو ٩% من الناتج المحلي الإجمالي) مع توفير شبكة الأمان الاجتماعي (Social Safety Net) وتدابير أخرى مدعومًا باستراتيجية توعوية مصممة بشكلٍ جيد (Well-Designed Communication Strategy)، ومراجعة كل من التحويلات المختلفة للشركات والأسر، وحجم الإنفاق على السلع والخدمات، والنفقات الجارية الأخرى. من جانبٍ آخر، أشار البيان إلى أن إخضاع الشركات الكويتية لضريبة الدخل ومراجعة رسوم الخدمات العامة يُعتبَران مصدرًا لزيادة الإيرادات غير النفطية للموازنة العامة. وأضاف البيان أن البدء في تنفيذ التدابير المقترحة لاحتواء العجز غير النفطي في المدى القريب مهم، لأن التأخير في تنفذها سيؤدي إلى اتساع العجز مما سيتطلب معالجات أكبر في المستقبل.

٩) يذكر البيان أن الحكومة قد بدأت بتنفيذ الإصلاحات المالية لاحتواء الإنفاق الجاري، حيث تم إلغاء الدعم لمادة الديزل (وتقدّر الوفورات المالية المحتملة بنحو ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما خطت الحكومة خطوات متقدمة لاقتراح تخفيض الدعم عن الكيروسين والكهرباء. علاوة على ذلك، قامت الحكومة مؤخرًا بترشيد بعض بدلات سفر الكويتيين للعلاج في الخارج.

١٠) يذكر البيان الختامي أن الحكومة تدرس مقترحات بشأن إصلاح الأجور والمرتبات في القطاع العام، وتشمل أهداف تجديد نظام الرواتب الحالي، وربط إدارة الأداء مع الترقيات، وتوحيد الرواتب في وظائف القطاع العام. وفي هذا الصدد، رحب البيان بهذا التطور لأنه يبسّط هيكل الأجور، ويقلص الفجوة في الأجور بين وظائف القطاع العام والقطاع الخاص لخلق حوافز للمواطنين لتولي وظائف القطاع الخاص، وأكّد البيان على أهمية احتواء الزيادة في التوظيف في القطاع العام معتبرًا ذلك جزءًا من الإصلاح المالي.

١١) يرى البيان الختامي أن تحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي نحو مشاريع البنية التحتية المادية والاجتماعية سيعزز النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. وأشار البيان إلى أهمية اقتران زيادة الإنفاق الرأسمالي بتحسين كفاءة الاستثمار العام بما يتفق مع أهداف التنويع الأوسع، والتكامل في عملية صياغة الموازنة العامة (Budget Formulation). ومن جانبٍ آخر، أشار البيان إلى الإجراءات المتَّخَذة على المدى القريب لتحسين كفاءة الاستثمار العام وتشمل اعتماد استراتيجية عامة لتحديث نظام المشتريات، وزيادة الرقابة على المشاريع الاستثمارية العامة من خلال زيادة الشفافية في القرارات المتعلقة بهذه المشاريع، وإعداد تقييم لاحتياجات البنية التحتية، وتنفيذ فعّال لإطار مكافحة الفساد، وتقييم حالة نظام إدارة الاستثمار العام.

١٢) دعا البيان الحكومة إلى المزيد من التقدم السريع في وضع إطار السياسات المالية العامة، حيث ينبغي وضع إطار للاقتصاد الكلي على المدى المتوسط يوفر توقعات للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية لعدة سنوات، كما دعا إلى وضع إطار للمالية العامة متوسط الأجل، يوفر مستهدفات لعدة سنوات وسقوف لمتغيرات المالية العامة الإجمالية. ودعا البيان إلى وضع إطار الإنفاق متوسط الأجل لترجمة الميزانية الإجمالية إلى مجموعة من سقوف الإنفاق لعدة سنوات وسياسات الإنفاق الرئيسية للوزارات. وأشار البيان إلى المساعي الحكومية الحالية بالتعاون مع البنك الدولي في إرساء أسس قوية لإصلاح إدارة المالية العامة. وأشار البيان إلى أن وحدة التخطيط المالي الكلي (Macro-Fiscal Unit – MFU) التابعة لوزارة المالية يمكن أن تلعب دورًا هامًا في هذه العملية.

١٣) أشار البيان إلى استمرار السياسة النقدية الموائمة في دولة الكويت، حيث استمر الائتمان المصرفي في النمو مدعومًا بالنمو القوي للودائع، كما أن أوضاع السيولة حاليًا داعمة للطلب على الائتمان. وأوضح البيان استمرار العمليات النقدية في التركيز بشكل رئيسي على امتصاص فائض السيولة من خلال الأدوات التقليدية والإسلامية. وأشار البيان إلى أن نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة من العملات الرئيسية يوفر دعامة نقدية ذات مصداقية (Credible Monetary Anchor).

تعزيز النمو المستدام

١٤) أكّد البيان على الأهمية القصوى للجهود التي تبذلها الحكومة في تنويع الاقتصاد والتي تتمثّل في تقليص اعتماد دولة الكويت على الإيرادات النفطية وخلق فرص العمل للمواطنين. وأشار البيان إلى أنه وبالرغم من أهمية إزالة عوائق البنية التحتية المادية والقانونية وبيئة الأعمال، إلاّ أن مواءمة الحوافز للشركات والعمال والمواطنين هي الحلقة المفقودة في استراتيجية التنويع. وفي هذا الصدد، أشار البيان إلى مجموعة من العوامل الضرورية لتغيير هيكل الحوافز والتي تتضمن إدخال تحسينات في كلٍّ من جودة التعليم، وتنمية المهارات، وإحداث تغيرات في ميزان حوافز الإنتاج القابل للتداول أو غير القابل للتداول، وسياسة التوظيف في القطاع العام أو الخاص. وأشار البيان إلى أهمية تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تأسيس الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال ملياري دينار، حيث تعتبر مصدرًا لخلق فرص العمل للمواطنين، والتنويع الاقتصادي بما في ذلك تعزيز الصادرات غير النفطية، والنمو المستدام.

تعزيز الاستقرار المالي والوساطة المالية

١٥) أشار البيان إلى أن البنوك الكويتية تتمتع بمعدلات رسملة وسيولة وفيرة (Amply Capitalized And Liquid) مع تحقيق أرباح مستقرة، وكل ذلك يعكس الرقابة الحصيفة لبنك الكويت المركزي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك مجتمعةً نحو ١٨,٣%، وتراجعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى نحو ٣,٥% من إجمالي محفظة القروض، وزادت نسبة تغطية المخصصات (المخصصات العامة بالإضافة للمخصصات المحددة) للقروض غير المنتظمة (Provisioning Ratio) في البنوك الكويتية إلى نحو ١٣٩% في نهاية يونيو عام ٢٠١٤.

١٦) أشار البيان إلى أن بنك الكويت المركزي يُعتبَر سباقًا (Proactive) في إدخال تعليمات لتخفيف المخاطر المحتملة، حيث أصدر تعليمات جديدة بشأن معيار كفاية رأس المال بازل (٣) للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية متضمنةً إطار تعليمات البنوك ذات التأثير النظامي المحلي (Domestic Systematically Important Banks – D-SIBs) والتي سوف

تزيد بشكلٍ ملحوظ من رأس المال المشرِّع (Regulatory Capital) للبنوك. وأشار البيان إلى أن بنك الكويت المركزي وصل إلى مراحل متقدمة في إصدار مجموعة من التعليمات استكمالاً للمعايير الأخرى لحزمة إصلاحات بازل (٣) قبل نهاية عام ٢٠١٤، والمتمثلة في تعليمات نسبة الرفع المالي ومعيار السيولة قصيرة الأجل. وأشار البيان إلى أنه وفقًا للممارسات الدولية، أصدر بنك الكويت المركزي في نوفمبر ٢٠١٣ تعليمات[٤] تضع حد أقصى لتمويل العقارات السكنية لأغراض الاستثمار الخاص استنادًا على القروض إلى القيمة (Loan-to-Value) وذلك للحد من المخاطر على الاستقرار المالي، حيث رحّبت بعثة صندوق النقد الدولي بهذه الخطوة. وفي هذا الصدد، أشار البيان إلى أن بنك الكويت المركزي يراقب عن كثب قطاع العقار وعلى استعداد لاستخدام أدوات التحوط الكلي (Macroprudential) عند الحاجة، وذلك للحد من المخاطر المحتمَلة على الاستقرار في النظام المصرفي الناشئة عن هذا القطاع.

١٧) أشار البيان إلى احتواء المخاطر النظامية الناشئة عن شركات الاستثمار، ولكن هذا القطاع عُرضةً للتقلبات في كلٍّ من قطاع العقار والأسواق المالية. وأشار إلى أهمية وجود رقابة تنظيمية أقوى من قِبَل هيئة أسواق المال على شركات الاستثمار، وذلك لتعزيز هذا القطاع والمساهمة في توجيه الشركات الضعيفة نحو الاندماج. وأشار البيان إلى أن الانتهاء من مشروع القانون الجديد لإفلاس الشركات يمكن أن يُساعد في الإسراع في إعادة هيكلة بعض شركات الاستثمار التي حققت خسائر، كما أن تطبيق تعليمات حوكمة الشركات في يونيو ٢٠١٦ سوف يساعد على تعزيز القطاع.

١٨) دعا البيان إلى مواصلة التنسيق بين الهيئات الرقابية والتنظيمية لتسهيل الرصد والإدارة الفعّالة للمخاطر النظامية المحتملة، وينبغي أن يتضمن التنسيق المجالات الآتية: ١) تعزيز الترتيبات المؤسسية لصنع السياسات والتنسيق من خلال سلطة رسمية، ٢) زيادة تعزيز نظام الإنذار المبكر لتحديد ومراقبة المخاطر النظامية، مع اعتبار اختبار الضغط الكلي جزءًا لا يتجزأ من الرقابة النظامية، ٣) الاستمرار بتعزيز أدوات التحوط الكلي، ٤) تنفيذ التدابير الهيكلية على المدى المتوسط، بما في ذلك مواصلة تطوير أسواق الدين وأسواق

---

[٤] أصدر بنك الكويت المركزي في نوفمبر ٢٠١٣ تعليمات إلى البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل المحلية تتضمن ضوابط بشأن التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص أو السكن النموذجي.

الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية لدعم إدارة السيولة، وتحديث أنظمة الإعسار ودعم الإطار القضائي، وتعزيز نظم تسوية أوضاع الشركات (Resolution Systems) وإدارة الأزمات، ودعا البيان إلى تزويد بنك الكويت المركزي بسلطات معززة (Enhanced Powers) في هذا الشأن.

١٩) وفي إطار أجندة التنويع في دولة الكويت، أشار البيان إلى أن البنوك تحتاج إلى إعادة توجيه استراتيجيات أعمالها من أجل تقييم مخاطر الائتمان المقدم للقطاع الخاص وامتلاك محفظة أصول أكثر تنوعًا. وأكّد البيان على أهمية زيادة التركيز على تحسين إدارة المخاطر في قطاع البنوك الإسلامية المتنامي. وأشار إلى أن تطوير أسواق الدين المحلية، سيؤدي إلى فوائد هامة، مثل زيادة التمويل المتاح لبرامج الاستثمار الكبيرة في البنية التحتية. وأشار البيان إلى أن الإسراع في إعداد الإطار القانوني لإصدار الصكوك سوف يساعد على تعميق أسواق الدين المحلية.

٢٠) شجّع البيان جهود السلطات الكويتية في تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويتطلع إلى مواصلة العمل مع مجموعة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال[٥](FATAF–Financial Action Task Force).

قضايا أخرى

٢١) يُشيد البيان الختامي بالتقدم الذي تم إحرازه في تحسين النظام الإحصائي في دولة الكويت، مشيرًا إلى الحاجة لمزيد من الجهد في تحسين مختلف مجالات البيانات الاقتصادية، وذلك بالتعاون مع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC Stat).

[٥] تتبع مجموعة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الأمم المتحدة.

الكويت: مؤشرات اقتصادية ومالية

البيـــان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الحسابات القومية والأسعار	(التغير السنوي %، ما لم يرد خلاف ذلك)		
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	**٤٩,٩**	**٥٠,٧**	**٥١,١**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	**٠,٢-**	**١,٣**	**١,٧**
– الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	١,٨-	٠	٠,٣
– الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	٢,٨	٣,٥	٤,٠
سعر نفط خام الكويت التصديري (دولار أمريكي للبرميل)	**١٠٥,٥**	**١٠٤,٧**	**١٠١,٤**
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميًا)	**٢,٩٣**	**٢,٩٣**	**٢,٩٤**
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي)	**٢,٧**	**٣,٠**	**٣,٥**
عمليات الموازنة (المالية العامة)	(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)		
الإيرادات العامة، ومنها:	**٧١,٩**	**٧١,٩**	**٥١,٥**
– الإيرادات النفطية	٥٨,٥	٥٧,٠	٥٤,٨
– الدخل من الاستثمار	١٣,٤	١٤,٩	١٦,٧
الإنفاق العام	**٣٧,٢**	**٤٤,٦**	**٤٥,٣**
– الإنفاق الجاري	٣٣,١	٣٨,٨	٣٨,٨
– الإنفاق الرأسمالي	٤,١	٥,٧	٦,٥
العجز / الفائض الكلي	**٣٤,٨**	**٢٧,٣**	**٢٦,٣**
النقود والائتمان		(مليون دينار كويتي)	
صافي الموجودات الأجنبية	**١١,١**	**١١,١**	**٨,٤**
المطالب على القطاع غير الحكومي	٧,٣	٦,٩	٧,٣
قطاع التجارة الخارجية	(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)		
الصادرات السلعية	**١١٥,٧**	**١١٣,٤**	**١١٠,٥**
الواردات السلعية	**٢٥,٩-**	**٢٧,٧-**	**٢٩,٦-**
فائض الحساب الجاري	**٣٩,٦**	**٣٧,٧**	**٣٥,٥**

المصدر: البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤.